الفصل الثانى

«بالخارج وفقا للقانون»
محاولات إخضاع الأخوين فستى للضرائب:
وإحكام القبضة على المهلبية

فى شتاء عام ١٩٣٤، أوقف حرس السواحل الأرجنتينى سفينة نورمان ستار، المملوكة لبريطانيا، فيما كانت على وشك الإبحار إلى لندن. جاء التوقيف بناء على بلاغ مجهول المصدر، وكان جزءا من تحقيق تجريه السلطات الأرجنتينية فى أنشطة اتحاد احتكارى (كارتل) لمعبئى اللحوم الأجانب الذين حامت حولهم الشبهات بالتلاعب غير المشروع بالأسعار وأرباح النقل عبر البحار.

كان ذلك فى زمن الكساد الكبير، وتملّك عامة الأرجنتينيين بالغ الغضب. كانت مزارعهم فى غالبيتها يسيطر عليها قلة من ملاك الأراضى، وكانوا ينظرون بمرارة إلى معبئى اللحوم الأجانب وهم يجنون الأرباح الجمة ولا يدفعون سوى النزر القليل إلى العمال المحليين. ليس هذا فقط، بل إن معبئى اللحوم البريطانيين والأمريكيين كانوا قد نظموا أنفسهم بحيث إنه، وفيما تهاوت الأسعار التى كانوا يدفعونها لملاك مزارع تربية المواشى، ارتفعت الأرباح التى كانوا يجنونها، لم يكن بالإمكان التأكد من قدر الأرباح التى كان هؤلاء الأجانب يُغلُّونها، لكن لم يكن ثمة ريب فى أن نفوذ لندن كان هائلا. كان السفير البريطانى قد ذكر فى عام ١٩٢٩ «قد يكون من غير اللباقة النص الصريح على هذا، لكن ينبغى اعتبار الأرجنتين على أنها، جوهريا، جزء من الإمبراطورية البريطانية». بيد أن نفوذ الولايات المتحدة كان آخذا فى

التنامى، حيث ذكر سفيرها «إن الولايات المتحدة فى ظل الرئيس هوفر تنوى السيطرة على هذه القارة بأية وسيلة كانت، والمصالح البريطانية هى التى تعوق الطريق بشكل أساسى. وهذه، إمَّا أن تُشترى أو تُطرد إلى الخارج». كان الأرجنتينيون يكرهون رؤية بلدهم ميدانا تتقاتل فيه القوى الأجنبية. قال ليساندرو دولا طور السناتور الأرجنتينى الغاضب الذى كان يقود التحقيقات «لا يمكن وصف الأرجنتين بأنها خاضعة للتاج البريطانى. لم تفرض إنجلترا أبدا مثل تلك الشروط المُذلّة على مستعمراتها».

من ثم، شعر دولا طور بالإرضاء بخاصة، حينما اكتشف حرس السواحل، تحت حمولة من الأسمدة الطبيعية كريهة الرائحة، أكثر من عشرين حاوية تعبئة مكتوب عليها «لحم بقرى محفوظ» وتحمل ختم وزارة الزراعة الأرجنتينية. لكن ما اكتشفه

رجال خفر السواحل داخلها لم يكن لحما بقريا محفوظا بل حمولات من الوثائق. ولأول مرة، تم الكشف على مرأى من الجمهور العام، عن تفاصيل تعاملات ويليام وإدموند قستى، مؤسسى أكبر تجارة لحوم بالتجزئة فى العالم، واللذين ينتميان إلى الأسرة البريطانية الأكثر ثراء، ويعتبران بين أكبر الأفراد ممن كانوا يتحاشون الضرائب الذين عرفهم التاريخ.

كان الأخوان ويليام وإدموند قستى من رواد تكوين الكوربوريشنات الكوكبية. بدآ فى عام ١٨٩٧ بنقل منتجات اللحوم بالسفن من شيكاغو إلى موطنهم بميناء ليفربول حيث كانا قد أقاما أماكن للتبريد منحتهم ميزة فى مواجهة منافسيهم. ثم تفرع نشاطهم إلى إقامة مزارع للدواجن فى روسيا والصين فى العقد الأول من القرن العشرين. وبدآ فى إنتاج كميات هائلة من البيض بأسعار بالغة الرخص ونقلها إلى أوربا. قاما أيضا بإنشاء مزيد من المخازن المُبرَّدة، ومنافذ لتجارة الجملة فى بريطانيا، ثم فرنسا وروسيا والولايات المتحدة وجنوب إفريقيا. وبعد أن تحولا إلى النقل بالسفن عام ١٩١١، توسعا فى شراء مزارع تربية المواشى بالأرجنتين وتعبئة اللحوم منها وشحنها بدءا من عام ١٩١٣. ثم شرعا لدى اندلاع الحرب العالمية الأولى، يشتريان مزيدا من المزارع والمصانع بقنزويلا وأستراليا والبرازيل. كانت شركاتهما من أوائل الكوربوريشنات الاندماجية متعددة الجنسية الحقيقية، و بدأ الأخوان يعيشان وفق مبدأين أساسيين للبيزنس. أولا، لا تكشف أبدا. عما تعتزمه. وثانيا، لا تدع أحداً يقوم بمهمة لك إن كنت تستطيع القيام بها بنفسك. قال أحد منافسيهم «نحن لا نشاركهما فى أية أنشطة بيزنس. إنهما متداخلان فى بيزنسات الجميع، ويريدان الاستيلاء على بيزنسات الجميع».

كان سر نجاحهما هو أنهما كان احتكاريين بشكل جوهرى. كان يعطيان شركاتهما أسماء مختلفة من أجل إخفاء ملكيتهما لها، وكان يشتريان الشركات المناسبة. إذا حدث وأظهر أحد المنافسين مقاومة، كانا يمارسان سلطتهما

الاستثنائية على السوق- التى كانت تستند إلى ملكية سلسلة التزويد بأكملها بدءا من الحشائش والأبقار والمذابح والفريزرات والسفن، وإلى منافذ التوزيع والبيع القطاعى - لتقويض شركاتهم وإفلاسهم. فى خطاب منه إلى رئيس وزراء بريطانيا عام ١٩٣٢، ذكر دوق آثول وهو يتحدث عن أحد الأخوين «يتحكم قستى - أو يكاد يتحكم بالكامل - فى سوق اللحوم. يشمل هذا، ونظرا لاحتكاره البيع، العمل على انهيار الأسعار بالنسبة للمنتجين فى الأرجنتين، والعمل على تحقيق إنتاج المواشى. بخسارة أكيدة، ولا يجد أعداد كبيرة من المنتجين، ومعظمهم أناس محدودو الثروة والنشاط، مفرا. لا يُنتج قستى.. بل يشترى. إنه يجرف أموالا كثيرة إلى خارج الأرجنتين».

كانت صناعة تصدير لحوم البقر هى الأساس الاقتصادى لسلطة النخبة السياسية فى الأرجنتين. وصف فيليب نايتلى فى كتابه «صعود عائلة قستى وسقوطها» الأثر السياسى والاقتصادى الضخم الذى مارسه الأخوان على البلد «يمكن القول بأن أثر قستى المعوق على الحركة العمالية بالأرجنتين وعلى تطور البلد الاقتصادى المبكر قد أدى بأسلوب يكاد يكون مباشرا إلى تشكيل المنظمات العمالية القتالية التى دفعت بالرئيس بيرون إلى السلطة، وما أعقب ذلك من ديكتاتورية الجنرالات والإرهاب وحرب الفوكلاند وكوارث البلد الاقتصادية».

بيد أنه، فلم تكن الأرجنتين هى وحدها التى خضعت للمعاناة. اتّبع الأخوان نفس السلوك المتحكم فى طرف المبيعات ببريطانيا أيضا. مضى دوق آثول يقول «يأتى باللحوم إلى سميثفيلد بسفنه الخاصة حيث يتحكم فى الأسعار. يؤدى هذا إلى انهيار الأسعار بالنسبة لمنافسيه فى سوق الجملة، ثم يشترى اللحوم بتلك الأسعار المنهارة.. ثم يتقاضى أسعار تجزئة عالية فى أماكن مثل برايتون حيث لا توجد منافسة، لكنه على استعداد لتخفيض أسعاره فى لندن إذا تجرأ أحد على منافسته. إذا ذكرت اسمه بالقرب من سوق اللحوم، يقوم الناس بالنظر عبر أكتافهم تحسُّباً».

كان مفتاح نجاحهما هو عَصْر الطرف المنتج، وعصر الطرف المستهلك، والدفع بجميع الأرباح إلى منطقة الوسط. كانت تلك هى الفلسفة التى سيقومان بتطبيقها فيما بعد بدرجة مذهلة من النجاح ضد إدارات الضرائب فى أنحاء العالم، مما جعل منهما رائدىْ ما يعرف اليوم بصناعة تحاشى الضرائب الكوكبية.

كان ويليام وإدموند يرتديان بذلات غامقة وقبعات وقورة وربما كان مظهر التبذير الوحيد المرئى لكل منهما هو الساعة والسلسلة. لم يكن لهما اهتمامات خارج البيزنس: لم يقربا التدخين، أو الشراب، أو لعب الورق، وكانا، بالرغم ثروتهما الأسطورية يسكنان منزلين متواضعين ويتناولان أطعمة زهيدة الثمن. أثناء رحلة شهر العسل بجزيرة سيلان، سمع ويليام عن حريق فى مصنع للتعبئة تملكه إحدى الشركات بالبرازيل. أرسل عروسه إلى الوطن على أول باخرة وذهب لاستطلاع الوضع بالبرازيل. كانا يرفضان، وهما المقتصدان المتزمتان، أن يتاجرا فى المشروبات الكحولية، بل كانا أيضا يفحصان أصابع العاملين لديهما بحثا عن آثار للتدخين. يتذكر أحد مدرائهما أنه قد وافق سرا على زيادة أجر أحد رؤساء العمال بمبلغ ١٠ شلنات فى الأسبوع دون إبلاغ لندن، ليجد إدموند يهاتفه، بشكل شبه فورى، ويخبره بأن يخصم المبلغ.

كانا يلتزمان بشعار إن ما يجعلك ثريا ليس هو ما تكسبه، بل ما تدخره. لم يكونا يعيشان على دخلهما، أو حتى على فوائد دخلهما، بل على فوائد فوائد دخلهما. قال ويليام ذات مرة «لا أنفق أبدا أيا من أرباحى. أدّخر كل مليم. إننى أعيش على ما ربحته منذ عشرين عاما». وقد ظلت ثروة عائلة ڤستى موجودة على مر العقود: و على الرغم من أن العائلة فقدت مبلغا كبيرا من المال فى التسعينيات إلا أنها تظل بين أكثر العائلات البريطانية ثراء. مازالت عائلة ڤستى، التى يحمل بعض أفرادها ألقاب النبالة البريطانية، ويقومون برحلات الصيد، ويصادقون ولى العهد البريطانى، وما إلى ذلك، مازالت تلك العائلة الممتدة تتمتع بثروة كبيرة من

الأموال الموروثة، بدرجة أن بعض أفرادها لا يعلمون أنهم من الورثة إلا حينما نُهدى إليهم، لدى بلوغهم الثمانية عشر من العمر، شيكات بمبالغ ضخمة. قالت إحدى الوريثات البعيدات حينما أُهديتْ فجأة شيكا بربع مليون جنيه إسترليني في التسعينيات «لا أستطيع التعاطي مع مثل هذا المبلغ» ورفضته.

بيد أن دخولهم إلى المؤسسة البريطانية لم يكن بالأمر الهيّن. لقرون عديدة ظل بالإمكان تقسيم المصالح النخبوية البريطانية إلى ثلاث طبقات اقتصادية. أولاً طبقة ملاك الأراضي الاقطاعيين التي تحمل خلفها قرونا من التقاليد والثروة، ثانيا، قطاع الخدمات وحي المال والأعمال بلندن وبخاصة بعد القرن السابع عشر، وثالثا طبقة المصنعين أو ملاك المصانع. وبأسلوب جوهري، كان يدير اقتصاد الخدمات لبريطانيا تحالف تكون من ملاك الأراضي الأرستوقراطيين ورجال المال في ذا سيتي أوف لندن. كتب المؤرخان پي چيه. كاين، وإيه. چي. هوپكينز في كتابهما الذي يعتبر معلما في دراسة الإمبريالية البريطانية». «من هذا الاتحاد بين ملاك الأرض وثروة الخدمات وُلدت الطبقة الجديدة من الرأسماليين الچنتلمن». كانت طبقة، ومازالت، تنظر بازدراء إلى أصحاب المصانع الحقراء الذين كان عليهم توسيخ أيديهم كي يجمعوا الثروة. كانت عائلة فستي تحمل وصمة أصحاب المصانع والعاملين بها، والأسوأ، هو أن أصولهم كانت من ليڤرپول، لا من لندن، مما جعلهم لا يناسبون نوادي الطبقات الراقية السائدة. لكن ما حدث في واقع الأمر هو أن رواد الكوربوريشنات متعددة الجنسية هؤلاء والذين جمعوا ما بين التصنيع التقليدي وعمليات سلاسل التزويد والخدمات المالية عملوا على توسيع نطاق المصنفات الطبقية واختلاطها معا.

وفيما مضى بيزنسهم ينمو نشاطا متعدد الجنسية بتزايد، أصبح من الصعب على أي أحد أن يحدس ما ينوون فعله.. كتب أحد رجال الأعمال الأرجنتينيين يقول «إن أعمال الحواة التي يؤديها هؤلاء الإنجليز [شركة فستي] في مصانع التعبئة

كافية لأن يصاب أفضل الطيارين بالدوار. لا غرو أن وجد مفتش الضرائب الذى كان يتعامل مع الشركة صعوبة فى مهمة حل الألغاز جميعها حينما أدت جهوده فى نهاية المطاف إلى إثبات أن الإنجليز لم يكن لديهم سوى مصنع تعبئة واحد!!». من ثم، مثّل عثور السناتور دولا طور بالصدفة أثناء تحقيقاته على الوثائق على متن السفينة نورمان ستار انقلاباً مميزا. زعم دولا طور أن الأمر لا يقتصر على تورط الأخوين قستى فى الغش والتلاعب الضريبى، بل أيضا تضمّن تواطؤ كبار مسئولى حكومة الأرجنتين فى تلك الألاعيب وتربحهم منها. اندلعت معركة سياسية قذرة. عمّت الإهانات، والإهانات المضادة، والإنكارات الغاضبة المشهد السياسى الأرجنتينى وترددت فى أنحائه ووصلت ذروتها فى محاولة لاغتيال دولا طور توفى فيها أحد مساعديه الذى تلقى الرصاصة التى كانت تستهدفه.

فى تلك الأيام المبكرة، كانت الحكومات تتلمس طريقها فى الظلام من أجل فهم الشركات متعددة الجنسية البازغة وكيفية إخضاعها للضرائب. (ومازالت تفعل ذلك). لم تكن بريطانيا، قبل الحرب الأولى، تُخضِع الشركات التى تتخذ من بريطانيا مقرا لها، للضرائب على الأرباح التى تجنيها فيما ما راء البحار إلا إذا أعادت تلك الأرباح إلى بريطانيا. ناسبت هذه الترتيبات الأخوين قستى: كان بإمكانهما الزعم أن معظم أرباحهما كانت نتيجة أنشطتهما عبر البحار. لكن، عندما اندلعت الحرب، كانت بريطانيا، مثل بلدان أخرى كثيرة، بحاجة لجمع الأموال سريعا. ارتفعت الضرائب على الدخل بدرجة مجفلة – ارتفع المعدل المعيارى من ٦٪ فى بداية الحرب عام ١٩١٤، ليصبح ٣٠٪ عام ١٩١٩، فى السنة التى تلت نهاية الحرب. لكن بريطانيا اتخذت إجراء آخر عام ١٩١٤ كان يتعلق بالأخوين قستى بخاصة: أخضعت الشركات البريطانية للضرائب على دخلها من جميع أنحاء العالم، سواء داخل بريطانيا أم لا.

بالطبع، تملك الأخوين الغضب. حاولا أولا عملية ضغط من خلال اللوبيهات كان

محكوما عليها بالفشل فى بيئة الحرب الجديدة. بيّنت سلطات الضرائب فى بريطانيا أن الضرائب على أرباح البيزنس لا تعيق أحدا عن كسب الأرباح، ولا تنطبق إلا فى حالة وجود أرباح. لكن ويليام وإدموند لم يتقبلا هذا. فى نوفمبر ١٩١٥، وفيما قتل ٥٠٠٠٠ جندى بريطانى فى معركة لووس Loos، نقل الأخوان قستى مقرهما إلى ما وراء البحار لتخفيض فاتورة الضرائب المستحقة عليهما. كانت أولى محطاتهما هى شيكاغو حيث كان من الواضح أنهما لم يكونا أول من وصل من الأثرياء البريطانيين. تساءل محامى ضرائب أمريكى بودّ «ماذا دهاكم جميعكم؟ إنك ثالث رجل إنجليزى أستقبله هنا خلال أسبوع وللهدف ذاته». من هناك، انتقلا إلى الأرجنتين حيث لم يدفعا أى ضرائب دخل بإطلاقه، وبالرغم من ذلك، فقد جهدا من أجل تخفيض ضرائب الشركات المتبقية عليهما فى بريطانيا. وفيما تقدمت مسيرة الحرب العظمى، تمنى الأخوان لو باستطاعتهما العودة إلى الوطن حيث يكونان أقرب إلى مركز أرباح الإمبراطورية. من ثم، تفتق تفكيرهما عن خطة يتمكنان من خلالها من العودة إلى بريطانيا ويتحاشيان شبكة الضرائب فى آن، وقاما بتنفيذها على مرحلتين.

أولا، عادا إلى الوطن فى فبراير ١٩١٩ بعد أن اتخذا الاحتياطات القانونية التى تكفل لهما أن تستمر معاملتهما كزائرَيْن، لا كمقيمَيْن يخضعان للضرائب، ثم بدآ حملة للضغط. كتبا التماسا مفعما بالمشاعر الوطنية إلى رئيس الوزراء البريطانى وزعما أن بإمكانهما الإسهام فى إيجاد فرص عمل للبريطانيين فى وطنهما، وهى مزاعم مازالت الشركات متعددة الجنسية تلجأ إليها حتى الآن. ذكرا أنه من الظلم أن تخضع منافستهما الكبرى، أى شركة اللحوم الأمريكية لضرائب أقل. أحالهما رئيس الوزراء إلى لجنة مَلَكية شرعت فى حوار الأخوين قستى. طرحت شهادة ويليام، والتى ظل يُستشهد بها فى الأوراق البحثية الأكاديمية منذ آنذاك السؤال القديم بشأن الازدواج الضريبى والذى يذهب إلى لب مشكلة تكمن فى قلب الرأسمالية الكوكبية.

إذا أرادت شركة متمددة عبر عدة بلدان تلافى الازدواج الضريبى، فأى جزء من الشركة يصبح بإمكان أى من تلك البلاد إخضاعه لضرائبها؟

وليس هذا بالأمر السهل. قال ويليام «فى بيزنس طبيعته هكذا لا يمكنك القول كم تربح فى إحدى البلدان وكم تربح فى أخرى. يذبح الحيوان، ويباع نتاج ذلك الحيوان فى خمسة بلدان مختلفة. لا أحد يستطيع تحديد كم نربح فى إنجلترا وكم نربح فى الخارج».

وضع ويليام إصبعه على المشكلة المركزية. الشركات متعددة الجنسية، بطبيعتها، بيزنسات كوكبية مندمجة، بيد أن الضرائب شأن قومى. تتكون الشركات متعددة الجنسية من فروع عديدة وشركات تابعة فى مختلف البلدان، من ثم، يصبح تحديد أى بلد يمكنه فرض الضرائب على أى جزء من أرباحها أمرا بالغ التعقيد.

كانت بريطانيا أول بلد يطرح ضريبة دخلٍ عامٍ وتطبقها على الأرباح التى يجنيها أى شخص مقيم داخل المملكة المتحدة فى أنحاء العالم. قرر القضاء أنه ينبغى التعاطى مع الشركات على أنها مقيمة فى البلد الذى تتخذ فيه أهم قراراتها فى اجتماعات مجالس إداراتها. كان هذا يناسب بريطانيا بما أن آلاف المؤسسات التى تنتشر أنشطتها فى أنحاء العالم كان يتم تمويلها من خلال ذا سيتى أوف لندن، وكان من المعتاد أن تكون مجالس إداراتها هناك. وبالتقابل، ركزت ألمانيا على «مقر الإدارة» – أى على المكان الذى تدار منه عمليات الشركة واقعيا – وهذا اختلاف دقيق فى التعريف. أما الولايات المتحدة فركزت على المواطنة. يخضع دخل الأفراد والشركات التى تتكون وفقا لقوانين الولايات المتحدة، من المصادر فى جميع أنحاء العالم للضرائب. نتج عن تلك الاختلافات مزيد من التعقيدات فى مجال الضرائب الدولية.

أحيانا كانت تلك الأنظمة تتصادم. مثلا، قد يرغب بلد «المصدر» الذى يستضيف استثمارات من شركة متعددة الجنسية مقرها فى بلد آخر أن يُخضعِ دخل

استثمارها المحلى للضرائب، فيما يريد بلد «الإقامة» - موطن الشركة متعددة الجنسية - أن يُخضع نفس الدخل لضرائبه. فى البداية لم يمثل هذا الازدواج الضريبى مشكلة كبيرة: لم تُخضع سوى دول قليلة دخل البيزنس للضرائب وبمعدلات منخفضة. لكن، لدى بداية الحرب العالمية الأولى، بدأت البلدان فى زيادة الضرائب لدفع الإنفاقات العسكرية، ومن أجل وضع خطط جديدة للضمان الاجتماعى. أصبح الازدواج الضريبى قضية ساخنة وبدأت البيزنسات فى الشكوى. أقيمت «غرفة تجارة دولية» فى عام ١٩٢٠ وجاءت الضرائب فى مقدمة أجندتها.

بدأت النقاشات تحت رعاية عصبة الأمم فى عشرينيات القرن الماضى لترسيخ بعض القواعد والمبادئ المشتركة، لكن التقدم كان بطيئا. أرادت البلدان الغنية برءوس الأموال مثل بريطانيا التى كانت تستضيف الكثير من الشركات متعددة الجنسية أحكاما تمنح غالبية حقوق فرض الضرائب لبلدان الإقامة، فيما أرادت بلدان المصدر التى كانت تستضيف الاستثمارات الداخلية - وكانت فى غالبيتها دولا أكثر فقرا- أن تستطيع إخضاع دخول هؤلاء المستثمرين للضرائب المحلية. منحت الاتفاقية الأصلية لعصبة الأمم فى عام ١٩٢٨ قدرا كبيرا من الحقوق الضرائبية لدول المصدر التى كانت تشمل كثيرا من البلدان منخفضة الدخل، لكن بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح نموذج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD الذى يمنح حقوقا أكثر لدول الإقامة الأكثر ثراء هو السائد. لكن الشركات متعددة الجنسية ظلت تسبق جامعى الضرائب بوثبات عدة فى البلدان الثرية أيضا.

وكما استخدم الأخوان قستى عضلاتهما لعصْرِ المنافسين عند طرفى الإنتاج والاستهلاك وإحكام القبضة عليهم، بدأ، ومعهما الشركات متعددة الجنسية الأخرى فى عصر السلطات الضريبية حيث وظفوا فرقا من المحامين والمحاسبين لنقل الأرباح بعيدا عن بلدان الإنتاج والاستهلاك وإلى بلدان الوسط منخفضة الضرائب. إذا كنت تملك مزارع تربية المواشى، والمواشى، والفريزرات، وأحواض السقى

والسقى، وشركات التأمين، ومنافذ الجملة والتجزئة يصبح باستطاعتك من خلال تعديل الأثمان التى يحمّلها أحد الأفرع لفرع آخر نظير السلع، أن تنقل أرباحك إلى المكان الأكثر ملاءمة لك من بين كل تلك الأماكن التى تتواجد بها أنشطتك. يبيّن نايتلى «وبالطبع فإن المكان الأكثر ملاءمة هو المكان الذى تدفع فيه أقل قدر ممكن من الضرائب، أو الأفضل، المكان الذى لا تدفع فيه ضرائب بإطلاقه». كان ذلك تماما هو ذات مبدأ تحديد ثمن التعاملات البينية بين الشركة الأم وفروعها أو توابعها فى الخارج الذى جاء وصفه فى الفصل السابق. يوضح البروفسور سول بيكيوتو، الخبير المتميز فى الضرائب الدولية هذه العملية بقوله «بتسريب تلك الأرباح وضخها، غالبا من خلال سلسلة من الكيانات الوسيطة، إلى شركة قابضة فى ملاذ ضريبى، بدلا من إرسالها إلى الشركة الأم، يمكنهم تحاشى الخضوع للضرائب فى أى مكان». دائما ما فعلوا ذلك من خلال سلاسل من الكيانات الوسيطة بحيث تتجمع الأرباح فى أماكن منخفضة الضرائب، فيما تهاجر التكاليف إلى الأماكن التى تفرض أعلى معدلات الضرائب. حولت الشركات متعددة الجنسية نظاما قُصِد منه تلافى الازدواج الضريبى إلى نظام ازدواج لا ضريبى وفّر لهم هذا مبالغ طائلة من رأس المال الرخيص لإعادة استثماره، مما ساعدهم على التوسع أكثر من منافسيهم الأصغر والأقل انتشارا على المستوى الدولى.

أتت الأمم المتحدة، خليفة عصبة الأمم، بمسودة لنموذج اتفاقية ضريبية فى عام ١٩٨٠ كان من المفترض لها أن تنقل التوازن مرة أخرى لصالح ضرائب المصدر والدول النامية. لكن بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تدخلت بعدوانية ولم تكتف بوقف المحاولة- بل بضمان أن يظل نموذج اتفاقيتها الذى يحابى البلدان الغنية هو المعيار المفضل، وأيضا بممارسة الضغوط الضارية لإضعاف نموذج الأمم المتحدة. وصل نموذج الدول الغنية إلى وضع شبه مهيمن بالكامل الآن. لا يقتصر الأمر على وجود ازدواج لا ضريبى فقط، بل إن كثيرا من الضرائب التى

ينبغي دفعها، في ظل أي نظام عادل، إلى البلدان الفقيرة، يتم دفعها إلى البلدان الغنية بدلا من ذلك. لا تأبه النخب في البلدان الفقيرة بمشهد الفقر الذي يحيط بهم وذلك لأن الملاذات الضريبية تتيح لهم الاحتفاظ بما غنموه ونهبوه من أموال معفاة من الضرائب في مناطق الأوف شور، فيما يتركون عبء دفع الفواتير لمواطنيهم الفقراء والمانحين الأجانب.

تكشف شهادة ويليام ڤستي أمام اللجنة الملكية في عام ١٩٢٠ عن رجل اعتاد على تنفيذ إرادته. قال «إذا قمت بقتل دابة بالأرجنتين وبيع ناتج تلك الدابة في إسبانيا، لا يستطيع هذا البلد أخذ ضريبة عن هذا البيزنس. لكم أن تفعلوا ما يحلو لكم، لكنكم لا تستطيعون أخذ هذه الضرائب». هدّد بأخذ البيزنس ومعه آلاف الوظائف إلى الخارج إذا لم يتحقق له ما أراده. هال المفوضين من أعضاء اللجنة افتقاد ويليام لأي حس وطني تجاه بلد كان قد خاض لتوه حربا عظمى. سأله أحدهم «ألن تدفع أي شيء نظير ميزة العيش هنا؟» رفض ويليام ڤستي. مضى المفوض يقول «مع الاحترام، أود أن أحظى بإجابة. إنها إجابة تسببت لي في قدر كبير من الانفعال منذ أن جلس الشاهد على الكرسي».

لم تكن لبريطانيا أن تمنح الأخوين ڤستي ما أراداه. لكنهما ظلا يريدان العودة. قال ويليام «لقد وُلِدت في مدينة ليڤربول القديمة الطيبة، وأريد أن أموت هنا». بيد أنهما بعد فشلهما في محاولات الضغط، أتيا بخطة أكثر مكرا، شيئا سيتيح لنا لمحة أفضل على ما يحدث في عالم الأوف شور المراوغ. أنشآ كيانا ائتمانيا. كانت تلك هي المرحلة الثانية من خطتهما.

يتصور العامة أن أفضل وسيلة لضمان سرية تعاملاتك المالية هي نقل أموالك إلى سويسرا أو ليتشتنستاين مثلا، تحت غطاء قوانين السرية المصرفية هناك. وعلى حين أنه لا يتم إفشاء سرية المصارف، فإن ما لا يدركه الكثيرون هو أن الكيانات الائتمانية هي النظير الأنجلو ساكسوني لسرية المصارف، بل إن من

المحتمل لها خلق أشكال من السرية أشد صعوبة فى اختراقها من سرية المصارف السويسرية.

ظهر مفهوم الائتمانات فى العصور الوسطى حينما كان الفرسان الذين يذهبون فى الحملات الصليبية يتركون ممتلكاتهم فى أيدى أمناء (أوصياء) موثوقين يرعونها لحساب زوجات وأطفال الفرسان لحين عودتهم. كان ذلك ترتيباً ثلاثى الأطراف يربط مُلاّك الممتلكات (الفرسان) والمستفيدين (عائلاتهم) عن طريق وسطاء (الرعاة أو الأمناء). وبمرور القرون تطورت متون قانونية لإضفاء الصبغة الرسمية على تلك الترتيبات ثلاثية الأطراف، ونستطيع الآن القيام بتلك الإجراءات أمام المحاكم.

الائتمانات ميكانيزمات صامتة فاعلة، وعادة ما يكون من المستحيل وجود أية قرائن عليها فى السجلات العامة. تظل سرا بين المحامين وموكليهم. جوهريا، فإن ما يفعله الائتمان هو التلاعب بملكية أحد الأصول. قد تعتقد أن الملكية أمر بسيط: فلنقل إن لديك مليون دولار بأحد البنوك؛ فأنت تمتلكها وباستطاعتك إنفاقها فى أى وقت تريده. بيد أن بإمكان الملكية أن تتوزع على عدة جهات متفرقة ويحدث هذا مثلا إذا اشتريت منزلا بقرض من بنك عقارى: يصبح للبنك بعض حقوق الملكية فى منزلك، ولك حقوق أخرى. توجد تنويعات مختلفة على نظام الائتمان فى أوربا والتى تتوزع أيضا فى أوجه ملكية مختلفة.

يفكك الائتمان بعناية الملكية إلى أجزاء مختلفة. حينما يتشكل الائتمان، يتنازل المالك الأصلى للأصول، نظريا، عنها للائتمان. لدى هذه النقطة، يصبح الوكيل، أو الوصى هو المالك القانونى للأصول – هذا على الرغم من أنه لا يتمتع بحرية إنفاقها أو استهلاكها، لأن عليه أن يخضع قانونيا لشروط صك الائتمان، أى مجموعة التعليمات التى تخبره تحديدا بكيفية توزيع حصص المزايا على المستفيدين. وفقا لقانون الائتمان، ليس للوصى أى خيار سوى إطاعة تلك التعليمات وتنفيذها،

وباستثناء الرسوم التى يتقاضاها فإنه لا يتلقى أية مزايا من تلك الأصول. لنقل إن رجلا ثريا له طفلان، قام بوضع مليون دولار فى حساب ائتمان مصرفى، ثم قام بتعيين محام، أو وصى وأعطاه التعليمات أنه لدى بلوغ كل منهما الحادية والعشرين يصرف له نصف المبلغ، فحتى إذا مات الثرى قبل أن تصرف النقود بوقت طويل، سيظل الائتمان قائما، والوصى مُلزم بالقانون بأن يدفع النقود وفقا للتعليمات المُوصِى أو المؤتمِن. من الصعوبة الشديدة فعلا خرق الائتمان.

يمكن أن تكون الائتمانات مشروعة تماما، لكن يمكن استخدامها، وكما يحدث كثيرا لأهداف شائنة للتهرب الضريبى الجنائى. يثير هذا سؤالا يحير الكثيرين. إذا كان عليك التنازل عن أحد أصولك كى تتحاشى الضريبة، ألا يمثل هذا ثمنا باهظا تدفعه؟ ليس ثمة إجابة مباشرة.

جزئيا، فهذه قضية ثقافية. تشعر الطبقات العليا البريطانية بالراحة لدى فصلهم انفسهم عن أموالهم وتركها يديرها غرباء موثوقون. علمتهم قرون من رأسمالية المنتلمِن أن بإمكانهم الاعتماد على خدم محل ثقة، أو وكلاء محترفين، ولا يستند حسهم بالاستحقاق إلى أمور تافهة مثل الملكية القانونية. يُعِدُّهم تعليمهم للتعرف على من سيحترمون مطالباتهم وحقوقهم، ومن ثم على من هم أهل لثقتهم.

تؤدى الائتمانات إلى حدوث شيئين رئيسيين. أولا، فهى تخلق حاجزا قانونيا صلدا بإمكانه أن يصبح حاجزا معلوماتيا غير قابل للكسر أو الاختراق. بإمكان الائتمانات تغليف الأصول بسرية فولاذية. تخيل أن الأصول فى الائتمان هى أسهم فى إحدى الشركات. قد تسجل الشركة الوكيل أو الوصى – المالك القانونى – لكنها لن تقوم بتسجيل المستفيدين – من سيحصلون على الأموال ويتمتعون بها – فى أى مكان. إذا كان لديك مليون دولار فى ائتمان بجرسى، وطاردك مفتشو الضرائب، فسيكون من الصعب عليهم حتى البدء فى تحرياتهم لأن مستندات الائتمان فى جرسى غير مسجلة فى أى سجل عام أو رسمى. وإذا حالف الحظ مفتشى

الضرائب واكتشفوا هوية أحد الوكلاء أو الأوصياء، فالأرجح أن هذا سيكون أحد محامي چرسي الذي يقوم بهذا العمل لكسب عيشه، والذي من المحتمل له أن يكون وكيلا لآلاف عدة من الائتمانات. ربما يكون المحامي هو الشخص الوحيد في العالم الذي يعرف أنك المستفيد، لكن السرية المهنية تُلزمه بعدم الكشف عن هذه الحقيقة. وبهذا، يجد مفتش الضرائب نفسه وهو يخبط رأسه على حائط حجري.

باستطاعتك أن تجعل هذه السرية أكثر عمقا بأن تضع طبقة هيكلية سرية أعلى طبقة أخرى. قد يكون ما تحتفظ به في ائتمان چرسي هو مليون دولار مودعة بمصرف في پاناما التي تحميها ذاتها سرية مصرفية شديدة. فحتى لو لجأ مفتشو الضرائب إلى استخدام التعذيب فلن يستطيعوا جعل محامي چرسي يكشف هوية المستفيد، لأن المحامين لا يعرفون بالضرورة من المستفيدون: يقومون فقط بإرسال الشيكات إلى محامين في أماكن أخرى ليسوا هم أيضا المستفيدين(١). وبإمكانك الاستمرار في اللعبة: تستطيع وضع طبقة ائتمان في چرسي أعلى طبقة ائتمان بجزر الكايمان، ثم تجعل هيكل شركة سرية بولاية دِلاوير تقبع أعلى القمة. إذا أتى الإنتربول بحثا عن المستفيد سيكون عليهم خوض إجراءات محاكم صعبة وبطيئة ومكلفة، من بلد إلى بلد، لاقتفاء الأموال. بل إنه حتى في هذه الحالة، تسمح بعض الأماكن بالنص على بنودٍ للهرب السريع – ستقفز الأصول تلقائيا مسرعة إلى مكان آخر لدى أول هبة للتقصي.

كان ترتيب الائتمان الذي أقامه الأخوان ڤستي في ديسمبر ١٩٢١ – والذي تم توقيعه في مكتب المحامين البريطانيين هول وسترلينج بباريس – كان بسيطا مقارنة بزخارف الأوف شور الكثيرة الشائعة اليوم. بيد أنه، وعلى الرغم من ذلك،

---

(١) تقول سلطات چرسي إنه يُتطلب من الوكلاء معرفة هويات المستفيدين. لكن الاتصالات تشير إلى أن چرسي واختصاصات الأوف شور القضائية الأخرى لا تحافظ على تطبيق تلك القوانين كما يجب وإلى أنه، في أغلب الأحيان فإن الوكلاء لا يعرفون من المستفيدون.

اقتضى الأمر من مصلحة عائدات الضرائب الداخلية البريطانية ثمانية أعوام قبل أن يكتشفوا وجوده. وفى تلك الأثناء، وفيما كان ائتمان الأخوين قستى فى مقره بباريس، انفجرت فضيحة جديدة.

فى ١٩٢٢، وبعد سبعة أعوام على مغادرة الأخوين البلد للهرب من دفع ضرائب زمن الحرب، ظهر أن ويليام قستى اشترى لنفسه مرتبة النبالة أو لقب لورد. لم يكن ثمة ما هو غير معتاد فى هذا الإجراء. فقد مضى أناس كثيرون ممن صنعوا ثروات أثناء الحرب العظمى فى سعيهم الدءوب للحصول على ما تضفيه الألقاب من احترام يخفون خلفها وصمة التربح من الحرب، وكان لويد چورچ رئيس الوزراء على أتم الاستعداد لإرضائهم حيث قام ببيع الألقاب الرسمية عشوائيا مما أثار الغضب فى أنحاء إنجلترا. فى عام ١٩١٩، قال أحد أعضاء البرلمان غاضبا «يُمنح أناس لا يَسْمح لهم أى شخص محترم بدخول منزله الألقاب والمراتب الشرفية».

لكن حينما أصبح ويليام اللورد قستى، عمّ الاستنكار والغضب. قال اللورد ستراتشى بالبرلمان «يشعر غالبية الناس أن هذا ليس نمط الشخص الذى يجب مكافأته بعد أن تهرب من الضرائب وبذلك ألقى بعبء ضرائبى أثقل على هؤلاء الذين عليهم أن يدفعوا الضرائب». دعا ستراتشى اللورد قستى لأن يؤكد أمام البرلمان أنه لم يدفع نظير لقبه. بالطبع، لم يفعل قستى شيئا من هذا، ولم يحبِّب نفسه إلى أحد حينما صرح قائلاً «إننى، تقنياً (وقانونيا) موجود بالخارج فى الوقت الراهن.. يناسبنى هذا الوضع إلى أقصى حد. إننى بالخارج. لن أدفع شيئاً».

تأثر الملك چورچ لدرجة أنه كتب يقول «إننى أناشد المؤسسة بقوة لإيجاد إجراء فاعل وموثوق» وأضاف بأسلوبه الملكى العتيق «إجراء يحمى التاج والحكومة من إمكانية وقوع أحداث مثيلة أليمة، ناهيك عن كونها مهينة، والتى من المحتم لها، إن تكررت أن تمثل شرا مستطيرا على سلامة الدولة الاجتماعية والسياسية». وعلى الرغم من قعقعة الفضيحة وتفاعلاتها، فلم يُتخذ أى شىء فى النهاية، وعاد الأخوان

قستى إلى موطنهما ببريطانيا، فيما عمل ائتمانهما السرى بباريس على صد السلطات الضريبية والحيلولة بينها وبينهما.

قد يلفت انتباه المقيمين ببريطانيا الآن أوجه الشبه بين هذه الواقعة والفضيحة التى تورط فيها اللورد آشكروفت نائب رئيس حزب المحافظين ورجل الأعمال الذى يتخذ بليز مقرا له، والذى اعترف فى مارس ٢٠١٠ بأنه لا يتخذ من المملكة محل إقامة له لأسباب ضريبية، وأنه يُعتبر دافع ضرائب غير مقيم، وهو مصنف يُعفى الأثرياء من دفع ضرائب بريطانية على مكتسباتهم خارج بريطانيا. فى أعقاب الفضيحة ظهر العنوان الرئيسى التالى بصحيفة الجارديان فى مارس ٢٠١٠ «رائحة كريهة غير محتملة تنبعث من الألقاب التى يحصل عليها أعضاء البرلمان بسهولة».

عاد الأخوان قستى إلى بريطانيا بعد أن تمكنا من التهرب من دفع الضرائب. بيد أنه، وبعد أن اكتشفت السلطات الضريبية البريطانية ائتمان باريس من خلال عمل الشرطة السرية الدءوب، فلم يستطيعوا حمل الأخوين قستى على دفع الضرائب عن الائتمان لأن السرية ليست الحيلة الوحيدة التى توفرها الائتمانات إذ إنها أيضا تمكن الأشخاص من التظاهر بأنهم تنازلوا عن أموالهم – مما يعنى أنه لا يمكن إخضاعهم للضرائب عنها – فيما أنهم يبقون على التحكم فيها واقعيا. أوجزت مصلحة العوائد الداخلية الأمريكية الوضع كالتالى.. «على الرغم من أن تلك الحيل تعطى مظهرا بفصل المسئولية والتحكم عن مزايا الملكية كما هى الحال فى الائتمانات المشروعة، فإن دافع الضرائب يتحكم فيها واقعياً». ويُلمح الجزء التمهيدى فى صك ائتمان باريس للأخوين قستى إلى هذا التظاهر تحديدا. يبدأ كالتالى: «ونظرا لحب الواهبين [الأخوين قستى] الطبيعى للمستفيدين ومشاعر المودة التى يكنانها لهم، ولأسباب واعتبارات طيبة أخرى...» أى أنه يقول إن الأموال قد منحت فى الواقع لأعزائهما المستفيدين، زوجتيهما وأطفالهما. لكن ما

فعله الأخوان ڤستى واقعيا كان التالى: أولا، قاما بإيجار معظم إمبراطوريتهما بالخارج لشركة يونيون كولد ستوريدج ليمتد، وكانت شركة مقرها بريطانيا. وفقا للإجراءات المعتادة، تقوم الشركة بدفع الإيجار للأخوين ڤستى، لكن شركة يونيون كانت تدفع الإيجار لمحامين ومدير [وكيل] للشركة فى باريس كانوا محل ثقة الأخوين ڤستى. وإلى هذا الحد، فليس ثمة ما هو غير معتاد. لكن هؤلاء الأوصياء منحوا سلطات واسعة لاستثمار تلك الأموال وفقا لتوجيهات «أشخاص مفوضين» محدّدين. وكان هؤلاء هم الأخوان ڤستى! من ثم، قام الأوصياء [الوكلاء]، وفقا لإرشادات الأخوين، بإقراض شركة أخرى فى بريطانيا مبالغ مالية ضخمة، وكان الأخوان هم من يتحكمان أيضا فى تلك الشركة واستخدماها «حصّالة» خاصة لتخزين أموالهما.

من الحقيقى أن السلطات الضريبية لا تتوقف عن السعى إلى وسائل لمجابهة الاستراتيجيات الجديدة لتلافى دفع الضرائب، وتقوم بانتظام بسن القوانين والأحكام للدفاع عن أوعية البلاد الضريبية. لكن الأثرياء ممن يتهربون من الضرائب، بإمكانهم تفعيل استراتيجيات أكثر تعقيدا للالتفاف على الأحكام الجديدة، بحيث يتحول الأمر إلى لعبة قط وفأر لا تتوقف عن التطور، وينجم عن هذا نظام ضريبى لا يتوقف عن التعقيد باطراد. تقوم الاختصاصات القضائية التى تحافظ على السرية، بانتظام - وغالبا بسرعة كبيرة - بتفصيل القوانين التى تجعل الأثرياء يُتقنون وسائل الاحتيال، ويظلون متقدمين خطوة عن محصلى الضرائب. وعلى مر السنين، أصبحت حيل ائتمانات الأوف شور أكثر غزارة وصَقْلاً. تتيح كثير من مناطق الاختصاصات القضائية الأوف شور ما يسمى الائتمانات التى يمكن إبطالها - أى ائتمانات يمكن إبطالها وإعادة الأموال إلى المالك الأصلى. لكن، وحتى يتم إبطالها، يبدو الأمر وكأن الأصول قد تم تمريرها إلى طرف آخر، ومن ثم لا تستطيع السلطات إخضاعها للضرائب.

ثمة تنويعات لا تحصى ولا تعد. لبعض الائتمانات ما يسمى «حامى الائتمان» الذى قد يمارس نوعا من النفوذ على الأوصياء ويعمل نيابة عن الشخص الذى تظاهر بأنه تنازل عن الأموال. يسمح ما يسمى بـ «الائتمان المميز star trust» بجزر كايمان للمالك الأصلى باتخاذ قرارات استثمار الأموال المؤتمن عليها - ولا يُجبَر الوصى على التأكد من أن الاستثمارات فى صالح المستفيدين الآخرين أو قد يستخدم شخص «ائتمانا صوريا» بچرسى، حيث يصبح باستطاعته أن يستبدل فيما بعد أوصياء أكثر مرونة بالموجودين، ويغير تعليماتهم كما يحلو له. وهكذا وهكذا. ثمة محامو أوف شور يجلسون فى مكاتبهم لا يفعلون شيئا سوى ابتداع حيل جديدة أكثر خبثا للائتمانات.

لكن الضرائب ليست الأمر الوحيد الذى تتمحور حوله الائتمانات. كما سنرى، فإن كثيرا من قنوات نقل الاستثمارات الهيكلية التى ساعدت على إشعال آخر أزمة اقتصادية كانت مقامة كائتمانات أوف شور. قد يصاب الكثيرون بالدهشة، أو حتى بالصدمة، لدى تبينهم مركزية الائتمانات فى الشئون المالية الكوكبية: ثمة ٤٠٠ مليار دولار مربوطة فى ائتمانات بچرسى وحدها، ذلك الملاذ الضريبى شديد الصغر - وما قيمته تريليونات عديدة من الدولارات، محاطة بالسرية فى أنحاء العالم.

باختيار الأخوين ڤستى لآلية الائتمان، فإنهما قد انتقيا سلاحا ناجعا حقا. وحينما اكتشف السناتور دولا طور تلك الحاويات المليئة بمستندات ڤستى مخبأة تحت حمولات من الأسمدة العضوية كريهة الرائحة على متن السفينة نورمان ستار عام ١٩٣٤، فالأرجح أنه لم يكن يدرك مدى خداع خصميه وما بجعبتهما من حيل. بُعيد تلك الغارة، تم اكتشاف مزيد من الوثائق المورّطة فى أوروجواى، وحقق السناتور انقلابا آخر حينما جعل المسئولين بوزارة الخارجية البريطانية والذين كانوا يشعرون بعدم ارتياح عميق تجاه ممارسات الأخوين ڤستى، يحولون

تحقيقات الأرجنتين إلى لجنة مشتركة من بلدان عديدة تتولى التحقيق.

يكتب نايتلى قائلاً: «سرعان ما استشعر ويليام الخطر. فلابد لمثل تلك اللجنة أن تطلب الاطلاع على دفاتر فستى المحاسبية بلندن ولا يملك أحد التنبؤ بما ستكشف عنه تلك الدفاتر». من ثم، تحول الأخوان فستى إلى الهجوم. حينما توفى مديرهما بالأرجنتين نتيجة أزمة قلبية، خاطب ويليام فستى اللجنة متهما السناتور دولاطور بقتله. استجابت حكومة الأرجنتين بغضب جامح وأسمت خطاب فستى «صفاقة غير مسبوقة». وافقت وزارة الخارجية البريطانية على أن خطاب فستى كان عدوانيا كريها، لكنها قالت إنه ليس ثمة ما يمكن فعله. ومنذ تلك اللحظة، بدأت الأمور تتخذ منحى هابطا.

عملت اللجنة لعامين، فيما مضى الأخوان يجذبان الخيوط فى لندن لإخصائها وإضعافها، وعلى الرغم من ستين اجتماعا وتقارير مُلئت بالتفاصيل عن تجارة اللحوم بالأرجنتين، فلم تصل اللجنة أبدا إلى حد فحص دفاتر فستى المحاسبية بلندن. وصف نايتلى ما حدث بعد ذلك «قام السناتور دولا طور، الذى كان قد اقترب أكثر من أى أحد آخر من اختراق سرية إمبراطورية فستى ، بإطلاق النار على نفسه يوم ٥ يناير ١٩٣٩، وترك خطابا عبر فيه عن إحباطه من السلوك العام للبشر».

وعلى الرغم من ذلك، فإن مصلحة العوائد المحلية البريطانية كانت فى طور إعداد قواتها من أجل الهجوم التالى على ائتمانات فستى، وذلك من خلال قانون المالية لعام ١٩٣٨ الذى أملوا أن يُمكّنهم من إخضاع الائتمانات بالخارج للضرائب. وواصلوا هجومهم فى عام ١٩٤٢ أثناء ذروة الحرب العالمية الثانية. كان ويليام قد توفى قبل ذلك بعامين، وهو يحارب جباة الضرائب حتى النفس الأخير، ولم يترك سوى ٢٦١٠٠٠ جنيه استرلينى فى بريطانيا، ومات وهو يصب اللعنات على «ضرائب التركات الظالمة». استمر الائتمان حيًّا سليما معافى، ومضى يدر الأموال

على عائلته. قرر القانون البريطانى الجديد خضوع الأشخاص للضرائب إن كانت «لهم القدرة على التمتع» بالدخل – وهو تعبير بدا وأنه يغطى عائلة قستى . فى البداية، بدت العوائد الداخلية وأنها فى سبيلها لأن تكسب المعركة، لكنهم لم يستطيعوا وضع يدهم على الصك الأصلى لائتمان باريس، الذى كان آخر مكان معروف له، وفقا للأسرة، هو صندوق فى مدينة بوردو، قبل أن يجتاحها الألمان. وعلى الرغم من ذلك، مضت السلطات الضريبية تحقق تقدما، وتُبطِل استئنافا بعد استئناف. بيد أن التيار تغير لدى العقبة الأخيرة. دفع أفراد أسرة قستى، أمام لوردات القانون [أعضاء البرلمان من اللوردات الذين سبق لهم أن شغلوا مناصب قضائية عليا، أو اشتهروا فى ميادين المهنة القانونية] بأنهم ليس لديهم حقوق فردية للتحكم فى الدخل، بل حقوق مشتركة. وبهذا، دفع شبان بريطانيا حياتهم مرة أخرى فى الحرب العالمية الثانية، فيما تملص أفراد أسرة قستى من خلال الألاعيب، وتحرروا من أية مسئولية.

استمرت اللعبة لعقود أخرى. وعلى الرغم من أن العوائد الداخلية حققت مكتسبات صغيرة فى هجمات أخرى، لكن عائلة قستى كانوا طوال الوقت يشذبون دفاعاتهم ويسربون معظم ثروتهم من خلال ثغرات الشبكة الضريبية. قال أحد مسئولى الضرائب «تماثل محاولة إحكام القبضة الضريبية على عائلة قستى محاولة إحكام قبضتك على المهلبية». فى عام ١٩٨٠، وبعيد إحدى هجمات العوائد الداخلية، كشف تحقيق أجرته الصنداى تايمز أن سلسلة محلات جزارة ديوهيرست التى تملكها عائلة قستى فى بريطانيا لم تدفع سوى عشرة جنيهات ضرائب عن أرباح تجاوزت ٢,٣ مليون جنيه استرلينى – أى بمعدل ضريبى قدره ٠,٠٠٠٤٪. كتبت الصحيفة تقول «لدينا هنا عائلة بالغة الثراء لم تدفع طوال أكثر من ستين عاما سوى مبالغ تافهة من الضرائب. وطوال تلك المدة، ظل أفراد تلك العائلة يتمتعون بملذات العيش الكبيرة المتوفرة للأثرياء فى إنجلترا بدون أن يسهموا بأى

شيء يقترب مما عليهم أن يدفعوه نظير الدفاعات التى أبقت على تلك الملذات موجودة – ضد الأعداء الأجانب فى زمن الحرب، وضد الفوضى والمرض فى وقت السلم».

من دواعى عدم السرور أن نبين أن غالبية تعليقات القراء على ذلك المقال كانت مؤيدة لعائلة ڤستى. علّق اللورد ثورنيكروفت، أحد أصحاب الفخامة من أعضاء حزب المحافظين البريطانيين بالقول «فليحالفهم الحظ السعيد»، فيما وضع إدموند ڤستى ، حفيد إدموند الأصلى، اللمسات الأخيرة على تلك التورتة حيث قال «فلنواجه الأمر، لا أحد يدفع أكثر مما يُجبَر على دفعه. إننا جميعنا متهربون من الضرائب، أليس كذلك»؟

وعلى الرغم من أنه تم سد مهرب ائتمان باريس فى عام ١٩٩١، إلا أن فُرصَ التجنب القانونى للضرائب بالنسبة لأثرياء بريطانيا تظل وفيرة. حينما بدأت الملكة أخيرا فى دفع ضرائب عن دخلها عام ١٩٩٣ بعد احتجاجات عامة، ابتسم أحدث شخص يحمل لقب لورد فى أسرة ڤستى وقال «حسنا، هذا يجعل منى الشخص الأخير المتبقى».

لكن، وكما سنرى سريعا، فلم يكن هذا هو الحال. كان أبعد من أن يكون وحده.